Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وكذلك لكيفية اعرابها وحركاتها وموقعها . فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه انما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون عداها . فان قال : فقد قلتم ان في جملة ما يدخل في الفصاحة حسن المعنى فهلا اعتبرتموه ؟ قيل له : ان المعاني وان كان لا بد منها فلا تظهر فيها المزية ولذلك تجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق . على أنا نعلم ان المعاني لا يقع فيها تزايد فاذن يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عنده الالفاظ التي يعبر بها عنها . فاذا صحت هذه الجملة فالذي تظهر به المزية ليس إلا الابدال — الاختيار — الذي به تختص الكلمات او التقدم والتأخر الذي يختص الموقع او الحركات التي تختص الاعراب فبذلك تقع المباينة .

ولا بد في الكلامين اللذين أحدهما أفصح من الآخر ان يكون انما زاد عليه بكل ذلك أو ببعضه ولا يمتنع في اللفظة الواحدة ان تكون اذا استعملت في معنى تكون أفصح منها اذا استعملت في غيره وكذلك فيها اذا تغيرت حركاتها ، وكذلك القول في جملة من الكلام » . ثم قال : « وهذا يبين ان المعتبر في المزية ليس بنية اللفظة وان المعتبر فيه ما ذكرناه من الوجوه . فأما حسن النغم وعذوبة القول فمما يزيد الكلام حسناً على السمع لا انه يوجد فضلاً في الفصاحة »[1]

ذلك ما كانت عليه لفظة « النظم » قبل القرن الخامس للهجرة ، وليس في أقوال الجاحظ ومن جاء بعده فكرة واضحة عنها الا ما كان من كلام القاضي عبد الجبار الذي ربط الفصاحة بالنظم وبنى عليها رأيه في إعجاز القرآن. وعندما جاء عبد القاهر وجد هذه الآراء في بيئات المعتزلة والأشاعرة ورأى تصارع المؤلفين في الاعجاز فأراد ان يحل المشكلة ويعرض الفكرة واضحة جلية . ولكنه وجد الناس زاهدين في العلم منكرين فضله ، ورآهم لا يفهمون من النحو إلا ما تعلق بأواخر الكلم من الاعراب فأراد رفع الحيف الذي أصابه وايضاح معناه وغايته .

---

(١) المغني ج ١٦ ص ١٩٩ وما بعدها .